وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة لا يصح نذره قال الطيبي وفيه دليل على ان من حلف في كفره فاسلم ثم حنث لزمه الكفارة وهو مذهب الشافعي وفيه دليل على ان الصوم ليس شرطا للصحة الاعتكاف وعلى انه اذا نذر الاعتكاف في الصمي لم يخرج عن نذره بالاعتكاف في موضع احر انتهى وفي الاخير نظر واما الجواب عن الصوم فقال النووي اما اعتكاف عمر فرواه ابو داود والنسائي والدارقطني بلفظ ان عمر جعل على نفسه ان يعتكف في الجاهلية ليلة او قال عند الكعبة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم ولفظ النسائي والدارقطني فامره ان يعتكف ويصوم وقال ابن الهمام وفي الصحيحين ايضا عن عمر انه جعل على نفسه ان يعتكف يوما قال ابو حنيفة بنذرك وهو يقتضيها ان المراد الليلة مع يومها او اليوم مع الليلة وغاية ما فيه انه سكت عن ذكر الصوم في هذه الرواية وقد ربت هذه الزيادة التي ذكرها انتهى فيجب قبولها انتهى مختصرا وقد يطعن قول ابن حجر وفي امره صلى الله عليه وسلم اياه بالاعتكاف اوضح تصريح بانه لا بنذره لم يصح الاعتكاف صوم قال النووي واعلم ان الصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب رواية واحدة والصحيح المقطوع به رواية الجمهور عن ابي حنيفة وابي يوسف في رواية الاصل وهو قول محمد بل قبل ظاهر الرواية عن العلماء انتهى فليس على ظاهره بل مبني النقل على الاغلبية ويحمل عليه ورد ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه هذا وقد قال ابن الهمام فيه من العقوبة ان نذر ليلا حليه اذا كان على وفق حكم الاسلام عليه ووجب الوفاء به بعد الاسلام وان كان الكافر يعفو عنه بعد اسلامه ويصح ظهاره ويلزمه الكفارة انتهى فهو ضعيف في مذهبهم بالنسبة لمسألة النذر ومنزع صحيح فيما بعدها لانه لا يوخذ الا بما لقاس على ذلك الضعيف وعلى الاصح الفرق بين النذر والاخير بان العبادات تقضى منه بخلاف النذر فانه عبادة فلم يصح منه متفق عليه **الفصل الثاني عن** انس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فلم يعتكف عاما فلما كان العام المقبل اتم فاعتكف من الاقبال اعتكف عشرين **المقبل** السابقين ولهذا عدا الحديث المتقدم قال الطيبي دل الحديث على ان النوافل المؤقتة تقضى اذا فاتت كما تقضى الفرائض انتهى والظاهر ان التشبيه لمجرد القضاء بعد الفوت والا فقضاء الفرائض فرض وقضاء النوافل نفل رواه البيهقي وفي رواية ابي داود وابن ماجة عن ابي بن كعب **وعن عائشة** رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف اي اذا نوى من اول الليل ان يعتكف وبات في المسجد صلى الفجر ثم دخل في معتكفه بصيغة المفعول اي مكان اعتكافه قال الطيبي دل على ان ابتداء الاعتكاف من اول النهار كما قال به الاوزاعي والنووي والليث في احد قوليه **وعند** الائمة الاربعة انه يدخل قبل غروب الشمس اذا اراد اعتكاف شهر او عشرا وتاول الحديث بانه صلى الله عليه وسلم دخل المعتكف وانقطع وتخلى بنفسه فانه كان في الحجرة تجيء عن الناس في موضع يستتر به عن اعين الناس كما ورد انه اتخذ في المسجد حجرة من حصير وليس المراد ان ابتداء الاعتكاف كان في النهار رواه ابو داود وابن ماجة قال الحجري متفق عليه ورواه الاربعة الا ابا داود ايضا مطولا وكان ينبغي ان يذكره في الصحاح وقال ميرك رواه الشيخان والنسائي وابن ماجة وذكر ابن الفرندي ايضا ان هذا الاعتراض من صاحب المشكاة اقول برفع هذا الاعتراض على صاحب المشكاة حيث عزا الحديث اليهما مع انه متفق عليه **وعنها** اي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اي اذا خرج حاجة كما يدل عليه بقيته اي حديث يعود المريض وهو معتكف اي والمريض قاعد بقرينة المقام فيسأل عنه وهو يمشي لقوله فيمر كما هو اي المريض كما هو بصيغة المفعول ولفظ هو منصوب على الحال وفي نسخة صحيحة مرفوع على انه مبتدا خبره محذوف اي هو كما هو ولا يعرج اي لا يقف لاجله حال كونه ماشيا يقال عرج بالمكان اقام فيه والمعنى لا يقف لاجل السؤال عنه بل يمشي ولا يقف لاجله فلا يعارض ما في الصحيحين انه كان يدني رأسه من حجرة عائشة فترجله وتغسله وهي حائض لان ذلك كان في غير المسجد او في حال عدم الاعتكاف او كان ذلك قبل ان يعتكف او بعد ما اعتكف او كان ذلك قبل ان يعتكف او بعد ما اعتكف او كان ذلك قبل ان يعتكف او بعد ما اعتكف

Copyright © King Saud University

للحاجة للانسان الضروري الاقامة والميل عن الطريق الى الجانب وقولها يسئل اعني بيان الغرض يعود على السؤال الاستباقي فلا يحس والنفي يجوز للمعتكف الخروج لصلاة الجمعة وعيادة المريض وصلاة الجنازة وعند الائمة الاربعة اذا خرج لقضاء حاجة والحق لعيادة المريض والصلاة على الميت فلم يخرج عن المطرح ولم يقف الكثير من قدر الصلاة لم يبطل الاعتكاف والا بطل ذكره الطيبي ولا دلالة في الحديث على صلاة الجنازة فكانه سكوتي على العيادة بجامع انها فرض كفاية ولكن بينهما فرق فان العيادة يمكن ان تكون بلا وقوف بخلاف الصلاة ولذا ابى عنه ابو حنيفة بالصلاة خلافا لصاحبيه رواه ابو داود وذكر ميرك وفي سنن ابي داود لليث بن ابي سليم رأى له الاربعة وسلم مؤذنا وهو ثقة تكلم فيه بعضهم بسوء حفظه قال ابن حجر رواه ابو داود ولكن فيه من اختلفوا في توثيقه وتضعيفه فهو ضعيف **وعنها** اي عن عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف اي اعتكافا مندوبا متابعا ان لا يعود مريضا اي بالقصد والوقوف والا يشهد جنازة اي خارج مسجد مطلقا ولا يمس المرأة اي جنسها بشهوة ولا يباشرها اي لا يجامعها ولو كما قال الطيبي المراد بالمس الجماع وهي مبطلة للاعتكاف اتفاقا واما المباشرة فجاوز الفرج فيبطل وبه قال مالك وقيل ان نزل ينبطل والا فلا انتهى ومذهبنا التفصيل المذكور ولا يخرج لحاجة اي دنيوية واخروية الا لما لا بد منه اي الا لحاجة لا بد لها منه ولا يمكن من الخروج لها وهو البول والغائط اذ لا يتصور فعلهما في المسجد ولذا اجمعوا على خلاف الاكل والشرب اذ لا بد من ذكر الامر وهو كناية عن قضاء الحاجة وما يتبعه من الاستنجاء والطهارة ولا اعتكاف قبل اي لا اعتكاف كاملا او فضلا ذكره الطيبي وعند نا اي لا اعتكاف صحيح الا بصوم قال ابن الملك وبه قال ابو حنيفة وصاحباه انتهى ويؤيده ايضا احاديث ذكر بعضها ابن الهمام منها ما اخرجه الدارقطني والبيهقي عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بصوم ومنها ما اخرج البيهقي عن ابن عباس وابن عمر انهما قالا المعتكف يصوم وفي موطأ مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر قال لا اعتكاف الا بصوم قوله ليس عليهم ان تموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فذكر الله تعالى الاعتكاف مع الصيام قال يحيى قال مالك والامر عندنا على ذلك عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام قال الشافعي وايضا لم يرو انه عليه السلام اعتكف بلا صوم فان قيل في الصحيحين انه عليه السلام اعتكف العشر الاول من شوال اجيب بانه ليس فيه دلالة على انه كان صائما او مفطرا انتهى والعشر مطلق على التسع كما يقال صام عشر ذي الحجة وعشر الاخير من رمضان وقد يكون الشهر ناقصا فلا دلالة على ان يوم العيد من جملة العشر ويحرم صومه ولا اعتكاف الا في مسجد جامع اي يجمع الناس للحاجة قال الشيخ شرط للاعتكاف مسجد لجماعة وهو الذي له مؤذن وامام ويصلي فيه الصلوات الخمس او بعضها بجماعة وعن ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس بجماعة وهو قول احمد قال ابن الهمام وصححه بعض الشيوخ انتهى وقال ابن حزم وفي رواية لا يصح الاعتكاف عنده الا في جامع انتهى وهو ظاهر الحديث وعن ابي يوسف ومحمد يصح الاعتكاف في كل مسجد وهو قول مالك والشافعي لاطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد ولابي حنيفة ما رواه الطبراني عن حذيفة

وقيل لا يبطل

المجاز للسنة

قالت